

Distr.: General
18 December 2007

القرار ١٧٩٠ (٢٠٠٧)

الذي اعتمده مجلس الأمن في جلسته ٥٨٠٨، المعقودة في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧

إن مجلس الأمن،

إذ يرحب بجهود حكومة الوحدة الوطنية العراقية المنتخبة ديمقراطيا والمشكلة وفقا لأحكام الدستور لتنفيذ برنامجها السياسي والاقتصادي والأمني المفصَّل وخطتها لتحقيق المصالحة الوطنية، **وإذ يتطلع** إلى اليوم الذي تتولى فيه القوات العراقية كامل المسؤولية عن حفظ الأمن والاستقرار في بلدها، مما سيسمح بإتمام ولاية القوة المتعددة الجنسيات وإنهاء وجودها في العراق،

وإذ يرحب بالتقدم المطرد في تدريب وتجهيز وبناء قدرات قوات الأمن العراقية، بما في ذلك الجيش العراقي وقوى الأمن الداخلي، وتولي قيادة القوات البرية العراقية قيادة جميع فرق الجيش العراقي والإشراف عليها، ونقل المسؤولية عن الأمن في محافظات النجف وميسان والمثنى وذي قار وداهوك وأربيل والسليمانية وكربلاء والبصرة، **وإذ يرحب أيضا** بالجهود المبذولة لإتمام تلك العملية خلال عام ٢٠٠٨،

وإذ يشير إلى جميع قراراته السابقة بشأن العراق،

وإذ يؤكد من جديد استقلال العراق وسيادته ووحدته وسلامته الإقليمية، **وإذ يؤكد من جديد كذلك** أهمية مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للعراق،

وإذ يؤكد من جديد أيضا حق الشعب العراقي في أن يقرر بحرية مستقبله السياسي وفي أن يتحكم في موارده الوطنية،

وإذ يرحب بعمل حكومة العراق المتواصل في سبيل عراق اتحادي وديمقراطي وتعددي وموحّد، تحظى فيه حقوق الإنسان بالاحترام الكامل،



وإذ ينوه بالتزام الحكومة القوي بالسعي إلى تهيئة جو تُنبذ في ظله تماما النزعة الطائفية، بطرق منها البلاغ المتفق عليه المعلن في ٢٦ آب/أغسطس ٢٠٠٧، **وإذ يشدد** على ضرورة نبذ جميع الطوائف في العراق للنزعة الطائفية، ومشاركتها في العملية السياسية، وانخراطها في الحوار السياسي الشامل وجهود المصالحة الوطنية من أجل استقرار الوضع السياسي والوحدة في العراق، **وإذ يؤكد من جديد** استعداد المجتمع الدولي للتعاون الوثيق مع حكومة العراق إسهاما في هذه الجهود الرامية إلى تحقيق المصالحة،

وإذ يقر بالتقدم المتواصل في إطار الاتفاق الدولي مع العراق، وهي مبادرة من حكومة العراق أقامت شراكة جديدة مع المجتمع الدولي وتوجد إطارا متينا يواصل فيه العراق تحوله السياسي والأمني والاقتصادي واندماجه في الاقتصاد الإقليمي والعالمي، **وإذ يرحب** بالدور المهم الذي تضطلع به الأمم المتحدة باشتراكها في رئاسة الاتفاق مع حكومة العراق،

وإذ يهيب بالمجتمع الدولي، ولا سيما بلدان المنطقة وجيران العراق، دعم الشعب العراقي في مساعيه لتحقيق السلام والاستقرار والأمن والديمقراطية والازدهار، **وإذ يرحب** بالمؤتمرين الموسعين لجيران العراق اللذين عقدا في ٤ أيار/مايو ٢٠٠٧ ويومي ٢ و ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، والأفرقة العاملة المنبثقة عنهما، والاتفاق على إنشاء ''آلية دعم'' موسعة لجيران العراق بدعم من الأمم المتحدة، **وإذ يلاحظ** أن تنفيذ هذا القرار بنجاح سيسهم في تحقيق الاستقرار على الصعيد الإقليمي،

وإذ يطالب أولئك الذين يستخدمون العنف في محاولة لتخريب العملية السياسية بضرورة إلقاء سلاحهم والمشاركة في العملية السياسية، **وإذ يشجع** حكومة العراق على مواصلة التعامل مع كل من ينبذ العنف،

وإذ يؤكد من جديد أنه يتعين عدم السماح بأن تعطل أعمال الإرهاب عملية الانتقال السياسي والاقتصادي التي يشهدها العراق، **وإذ يؤكد من جديد كذلك** التزامات الدول الأعضاء بموجب القرار ١٦١٨ (٢٠٠٥) المؤرخ ٤ آب/أغسطس ٢٠٠٥ والقرارات الأخرى ذات الصلة والاتفاقيات الدولية المتعلقة بقضايا منها الأنشطة الإرهابية في العراق أو الآتية منه أو الموجهة ضد مواطنيه،

وإذ يشير إلى أن القرار ١٧٦٢ (٢٠٠٧) ينص على إنهاء ولايتي لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية في العراق بموجب القرارات ذات الصلة، **وإذ يرحب** بالتزامات العراق الواردة في رسالته إلى مجلس الأمن المؤرخة ٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٧ والمرفقة بذلك القرار، **وإذ يؤكد من جديد** التزامات العراق في مجال نزع السلاح بموجب القرارات ذات الصلة،

وإذ يقر بتلقي الطلب الوارد في الرسالة المؤرخة ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ الموجهة إلى رئيس المجلس من رئيس وزراء العراق، والمرفقة بهذا القرار، بالإبقاء على وجود القوة المتعددة الجنسيات في العراق، **وإذ يقر أيضا** بعزم حكومة العراق على تحمل كامل المسؤولية عن توفير الأمن للبلد وللشعب العراقي، **وإذ يحيط علما** بكل ما ورد في تلك الرسالة من أهداف، بما في ذلك الإفادة بأن حكومة العراق تعتبر أن هذا هو طلبها الأخير لمجلس الأمن بتمديد ولاية القوة المتعددة الجنسيات،

وإذ يقر بأهمية موافقة حكومة العراق ذات السيادة على وجود القوة المتعددة الجنسيات وأهمية وجود أقصى قدر من التنسيق وشراكة وثيقة بين القوة المتعددة الجنسيات وتلك الحكومة،

وإذ يأخذ في الاعتبار التقدم الذي تحرزه قوات الأمن العراقية في تحسين القدرة على توفير الأمن للعراق وللشعب العراقي، وكذلك التقدم المتواصل لحكومة العراق في إنجاز برنامجها السياسي والاقتصادي والأمني،

وإذ يرحب باستعداد القوة المتعددة الجنسيات مواصلة الجهود الرامية إلى المساهمة في صون الأمن والاستقرار في العراق، بما في ذلك المشاركة في توفير المساعدة الإنسانية وفي مجال الإعمار، على النحو المبين في الرسالة المؤرخة ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ الموجهة إلى رئيس المجلس من وزيرة خارجية الولايات المتحدة، والمرفقة بهذا القرار،

وإذ يقر بالمهام والترتيبات المحددة في الرسالتين المرفقتين بالقرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤) المؤرخ ٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، بما في ذلك توفير الدعم الأمني واللوجستي لوجود الأمم المتحدة في العراق، وبتعاون حكومة العراق والقوة المتعددة الجنسيات على تنفيذ تلك الترتيبات، وإذ يشير إلى القرار ١٧٧٠ (٢٠٠٧) المؤرخ ١٠ آب/أغسطس ٢٠٠٧،

وإذ يؤكد أهمية تقيد جميع الأطراف العاملة على صون الأمن والاستقرار في العراق، ومنها القوات الأجنبية، بالقانون الدولي، بما في ذلك الالتزامات ذات الصلة بموجب القانون الإنساني الدولي، وقانون حقوق الإنسان، وقانون اللاجئين، وتعاونها مع المنظمات الدولية ذات الصلة، **وإذ يرحب** بالتزاماتها في هذا الصدد، وإذ يشدد على ضرورة اتخاذ جميع الأطراف، ومن بينها القوات الأجنبية، كافة الخطوات الممكنة لكفالة حماية المدنيين المتضررين،

وإذ يشير إلى إنشاء بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق في ١٤ آب/أغسطس ٢٠٠٣، **وإذ يؤكد** أنه ينبغي للأمم المتحدة مواصلة الاضطلاع بدور رائد في دعم جهود العراق شعبا وحكومة من أجل تعزيز مؤسسات الحكم التمثيلي، وتعزيز الحوار

السياسي والمصالحة الوطنية، وإشراك البلدان المجاورة، ومساعدة الفئات الضعيفة، بما في ذلك اللاجئون والمشردون داخليا، وتعزيز حماية حقوق الإنسان والإصلاح القضائي والقانوني وفقا للقرار ١٧٧٠ (٢٠٠٧)،

وإذ يسلم بأن تقديم الدعم الدولي من أجل إرساء الأمن والاستقرار أمر ضروري لخير شعب العراق، وكذلك لتمكين جميع الأطراف المعنية، بما فيها الأمم المتحدة، من الاضطلاع بعملها لصالح شعب العراق، **وإذ يعرب عن تقديره** لمساهمات الدول الأعضاء في هذا الصدد بموجب القرارات ١٤٨٣ (٢٠٠٣) و ١٥١١ (٢٠٠٣) و ١٥٤٦ (٢٠٠٤) و ١٦٣٧ (٢٠٠٥) و ١٧٢٣ (٢٠٠٦)،

وإذ يسلِّم بأن حكومة العراق ستواصل الاضطلاع بالدور الرائد في تنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى العراق، **وإذ يؤكد من جديد** أهمية المساعدة الدولية وتنمية الاقتصاد العراقي وأهمية تنسيق المساعدة المقدمة من المانحين،

وإذ يسلم بما لصندوق التنمية للعراق والمجلس الدولي للمشورة والمراقبة وأحكام الفقرة ٢٢ من القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣) من دور مهم في مساعدة حكومة العراق على كفالة توخي الشفافية والعدل في استخدام موارد العراق لما فيه منفعة الشعب العراقي،

وإذ يشدد على أن السلطات العراقية هي المسؤولة عن اتخاذ جميع الخطوات اللازمة للحيلولة دون وقوع اعتداءات على الموظفين الدبلوماسيين المعتمدين في العراق وفقا لاتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام ١٩٦١،

وإذ يقرر أن الحالة في العراق لا تزال تشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين،

وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة،

١ - **يلاحظ** أن وجود القوة المتعددة الجنسيات في العراق جاء بناء على طلب من حكومة العراق، **ويؤكد من جديد** التفويض الممنوح للقوة المتعددة الجنسيات على النحو المبين في القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤)، **ويقرر** تمديد ولاية القوة المتعددة الجنسيات على نحو ما حُددت في ذلك القرار حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، آخذا في الاعتبار رسالة رئيس وزراء العراق المؤرخة ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، بما في ذلك كل ما أكد فيها من أهداف، ورسالة وزيرة خارجية الولايات المتحدة المؤرخة ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٧؛

٢ - **يقرر كذلك** استعراض ولاية القوة المتعددة الجنسيات عندما تطلب حكومة العراق ذلك أو في موعد لا يتجاوز ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، **ويعلن** أنه سينهي هذه الولاية في وقت أقرب إذا طلبت منه حكومة العراق ذلك؛

٣ - **يقرر** أن يمدد حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ الترتيبات المحددة في الفقرة ٢٠ من القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣) بشأن إيداع العائدات من مبيعات صادرات النفط والمنتجات النفطية والغاز الطبيعي في صندوق التنمية للعراق، والترتيبات المشار إليها في الفقرة ١٢ من القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣) والفقرة ٢٤ من القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤) بشأن قيام المجلس الدولي للمشورة والمراقبة برصد صندوق التنمية للعراق ويقرر كذلك أن تظل أحكام الفقرة ٢٢ من القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣) سارية حتى ذلك التاريخ، رهنا بالاستثناء المنصوص عليه في الفقرة ٢٧ من القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤)، بما في ذلك فيما يتعلق بالأموال والأصول المالية والموارد الاقتصادية الوارد بيانها في الفقرة ٢٣ من ذلك القرار؛

٤ - **يقرر كذلك** استعراض أحكام الفقرة أعلاه بشأن إيداع العائدات في صندوق التنمية للعراق وبشأن دور المجلس الدولي للمشورة والمراقبة وأحكام الفقرة ٢٢ من القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣) عندما تطلب حكومة العراق ذلك أو في موعد لا يتجاوز ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٨؛

٥ - **يطلب** أن تواصل الولايات المتحدة، نيابة عن القوة المتعددة الجنسيات، تقديم تقرير فصلي إلى المجلس عما تبذله هذه القوة من جهود وما تحرزه من تقدم؛

٦ - **يقرر** أن يبقي المسألة قيد نظره الفعلي.

المرفق الأول

رسالة مؤرخة ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس وزراء العراق

[الأصل: بالانكليزية والعربية]

اليوم وقد استكمل العراق بناء مؤسساته الدستورية والقانونية فبات يمتلك دستورا دائما صوت عليه الشعب العراقي وبرلمانا تتمثل فيه مكوناته الاجتماعية المختلفة وحكومة وحدة وطنية تضم مختلف أطيافه السياسية، فإننا عازمون على بناء عراق ديمقراطي اتحادي موحد رغم محاولات الإرهابيين والقوى المعادية التي تعمل على عرقلة بناء ديمقراطيتنا الفتية والنابضة بالحياة.

وتواصل حكومة العراق العمل بخطوات حثيثة من أجل تحقيق الأمن للمواطنين والاستقرار في البلاد والمصالحة الوطنية بما يضمن المشاركة السياسية الواسعة لكل القوى الوطنية وبما يصون حقوق الإنسان وسيادة القانون وتحقيق النمو الاقتصادي وتوفير الخدمات الأساسية للمواطنين.

إن تحقيق الأمن والاستقرار في البلاد يحتل الصدارة في سلم أولويات حكومة العراق ولذا أعطت مهمة بناء وتعزيز قدرات الجيش العراقي وقوى الأمن الداخلي اهتماما خاصا باعتبارها المنطلق لضمان الأمن وحفظ النظام ومواجهة المجموعات الإرهابية والخارجة على القانون. وقد نجحت قواتنا الوطنية في استلام الملف الأمني كاملا من القوات المتعددة الجنسيات في ثمانية محافظات وفي النية الاستمرار وصولا إلى وضع جميع المحافظات الثمانية عشرة تحت السيطرة الأمنية الكاملة لقواتنا خلال عام ٢٠٠٨. كما باشرت قيادة قواتنا البرية السيطرة على جميع فرق الجيش العراقي والتنسيق الفعال مع القوات المتعددة الجنسيات الأمر الذي انعكس إيجابيا في تحسن الوضع الأمني.

وإذ تؤكد حكومة العراق على أهمية مساهمة القوات المتعددة الجنسيات إلى جانب قواتنا الوطنية في إحلال الأمن وفرض سلطة القانون، فإنها تطلب من مجلس الأمن تمديد عمل هذه القوات آخذا بنظر الاعتبار ما حققه العراق طوال السنوات الماضية من نمو في قدرات جيشه وأجهزته الأمنية وما أنجزه من نجاحات كبيرة في الميادين الأمنية والسياسية والاقتصادية الأمر الذي يستدعي إعادة النظر في دور القوات المتعددة الجنسيات وصلاحياتها بما يحقق التوازن والانسجام بين الحاجة لتمديد عمل هذه القوات لمرة واحدة وأخيرة (من جهة)

والتطور الحاصل في قدرات العراق الأمنية (من جهة أخرى) وأهمية معاملة العراق على أساس أنه بلد مستقل وكامل السيادة ومن خلال التأكيد على الأهداف التالية:

١ - تطلب الحكومة العراقية تمديد تفويض القوة المتعددة الجنسيات طبقا لقرارات مجلس الأمن ١٥٤٦ (٢٠٠٤) و ١٦٣٧ (٢٠٠٥) و ١٧٢٣ (٢٠٠٦) والرسائل الملحقة لها لمدة ١٢ شهرا ابتداء من ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ على أن يخضع تمديد التفويض لالتزام مجلس الأمن بإنهاء هذا التفويض قبل انتهائه في حال طلبت الحكومة العراقية موعدا مبكرا لذلك، وأن هذا التفويض يخضع للمراجعة الدورية قبل ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٨.

٢ - تكون مهمة تجنيد وتدريب وتسليح وتجهيز الجيش العراقي والقوات الأمنية من مسؤوليات الحكومة العراقية.

٣ - تتولى الحكومة العراقية مهمة القيادة والسيطرة على جميع القوات العراقية، وتتولى القوات المتعددة الجنسيات بالتنسيق مع الحكومة العراقية مهمة الدعم والإسناد.

٤ - تضطلع الحكومة العراقية بمهمات الحجز والاعتقال والسجن وأن هذه المهمات عندما تتم من قبل القوات المتعددة الجنسيات تكون من خلال الحد الأقصى من التنسيق والتعاون والتفاهم مع الحكومة العراقية.

٥ - تعتبر الحكومة العراقية هذا الطلب من مجلس الأمن لتمديد تفويض القوة المتعددة الجنسيات هو الطلب الأخير وتتوقع أن يكون مجلس الأمن قادرا على التعامل مع الحالة في العراق بدون اتخاذ إجراء مستقبلي بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

٦ - تطلب الحكومة العراقية أن يتضمن القرار الذي سوف يتبناه مجلس الأمن إعادة التأكيد على احترام استقلال وسيادة ووحدة العراق وسلامة أراضيه، وإعادة تأكيد التزام الدول الأعضاء بمبدأ عدم التدخل بشؤونه الداخلية.

وتود حكومة العراق أن تحيط مجلس الأمن علما بأنها قد وقّعت على إعلان مبادئ مع الولايات المتحدة الأمريكية لإقامة علاقة تعاون وصداقة طويلة الأمد.

وتؤكد حكومة العراق مجددا أهمية عمل اللجنة التي أنشئت طبقا لقرار المجلس ١٥١٨ (٢٠٠٣) من أجل استعادة الأموال والأصول العراقية التي أودعت من قبل النظام السابق خارج العراق. وتحث حكومة العراق أعضاء المجلس على دعم مواصلة اللجنة لعملها وفق الفقرة ١٩ من قرار المجلس ١٤٨٣ (٢٠٠٣) بشأن تحديد هوية الأفراد والكيانات

المشار إليهم في الفقرة ٢٣ من ذلك القرار، بما في ذلك تحديث قائمة الكيانات والأفراد الذين حددت اللجنة عملا بالفقرة ٦ من القرار ٦٦١ (١٩٩٠) هويتهم، وتتطلع الحكومة العراقية إلى أن توافي اللجنة المجلس بتقارير عن أعمالها.

وتدرك الحكومة العراقية أهمية أحكام الفقرة ٢٢ من القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣) لضمان استخدام موارد العراق الطبيعية وعائداته من المبيعات والأموال الأخرى التي تم إيداعها في صندوق تنمية العراق في نشاطات إعادة الإعمار والجهود الأخرى من أجل فائدة شعب العراق. ولذلك، فإن العراق يطلب من المجلس، استنادا إلى الاستثناء المنصوص عليه في الفقرة ٢٧ من القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤) بأن يستمر في تطبيق أحكام الفقرة ٢٢ من القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣) حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، بما في ذلك ما يتعلق بالأموال والأصول المالية والمصادر الاقتصادية المذكورة في الفقرة ٢٣ من القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣).

وترى حكومة العراق أن أحكام القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤) الخاصة بإيداع العائدات في صندوق تنمية العراق يساعد على ضمان استخدام العائدات من موارد العراق الطبيعية من أجل مصلحة الشعب العراقي، وأن الدور الذي لعبَه المجلس الدولي للمشورة والمراقبة يخدم الغرض ذاته. إن الحكومة العراقي تدرك أن صندوق تنمية العراق يلعب دورا مهما في مساعدة العراق على إقناع المانحين والدائنين بأنه يقوم بإدارة موارده وديونه بطريقة مسؤولة خدمة للشعب العراقي. ومن الجدير بالذكر، أن العراق يسعى إلى تشكيل شراكة جديدة مع الأسرة الدولية لبناء شبكة حيوية التي من شأنها أن تحول اقتصاده وتساعد في اندماجه مع اقتصاديات العالم من خلال العهد الدولي للعراق. لذا، فإننا نطلب تمديد تفويض صندوق التنمية للعراق والمجلس الدولي للمشورة والمراقبة مدة ١٢ شهرا أخرى. كما نطلب أيضا مراجعة هذا التمديد قبل ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، بناء على طلب حكومة العراق.

إن حكومة العـراق تطلب من مجلس الأمن مراجعة قراراته الخاصة بإيداع نسبة خمسة في المائة من عائدات العراق النفطية في صندوق التعويضات وفقا للقرار ١٦٨٧ (١٩٩١) والقرارات اللاحقة ذات الصلة باتجاه تخفيض النسبة إلى أقل حد ممكن بسبب ما تشكله هـذه النسبة العالية من أعباء مالية على العراق الذي هو بأمس الحاجة لاستخدام أمواله في إعادة بناء بناه التحتية التي تعرضت للدمار بسبب الحروب التي خاضها النظام السابق، إضافة إلى ارتفاع أسعار النفط مما يجعل نسبة خمسة في المائة تتضاعف خمس مرات على الأقل.

إن الشعب العراقي مصمم على إقامة نظام ديمقراطي مستقر ومسالم وعلى بناء اقتصاد حيوي مبني على أسس صحيحة ورؤية خلاقة، وهو بحاجة إلى مساندة المجتمع الدولي كي يصبح ذلك واقعا.

إننا ندرك أن مجلس الأمن يعتزم إرفاق هذه الرسالة بالقرار المتعلق بالعراق الذي هو قيد الإعداد. وريثما يتم ذلك، أرجوكم تعميم هذه الرسالة على أعضاء مجلسكم الموقر في أقرب وقت ممكن.

(توقيع) نوري كامل **المالكي**
رئيس وزراء العراق

المرفق الثاني

رسالة مؤرخة ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ موجهة من وزيرة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية إلى رئيس مجلس الأمن

بعد استعراض طلب حكومة العراق المتعلق بتمديد ولاية القوة المتعددة الجنسيات في العراق، وبعد إجراء مشاورات مع حكومة العراق، أكتب لكم لأؤكد، تمشيا وهذا الطلب، أن القوة المتعددة الجنسيات بقيادة موحدة على استعداد لمواصلة الاضطلاع بولايتها المحددة في قرار مجلس الأمن ١٥٤٦ (٢٠٠٤) والممددة بموجب قراري مجلس الأمن ١٦٣٧ (٢٠٠٥) و ١٧٢٣ (٢٠٠٦).

وستعمل حكومة العراق والقوة المتعددة الجنسيات في العراق معا على مواجهة التحديات التي تهدد أمن العراق واستقراره من خلال شراكة أمنية ما برحت تتحسن وأسفرت عن إحراز تقدم خلال العام الماضي. ولا تزال هذه الشراكة الفعالة والتعاونية تتطور، إذ تتولى قوات الأمن العراقية زمام القيادة في مكافحة الإرهاب وغيره من أعمال العنف وردعها في كافة أرجاء العراق. والقوة المتعددة الجنسيات مستعدة، في سياق هذه الشراكة، لمواصلة الاضطلاع بطائفة واسعة من المهام إسهاما منها في حفظ الأمن والاستقرار وكفالة حماية القوات، متصرفة بموجب الصلاحيات المحددة في القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤)، بما في ذلك المهام والترتيبات المحددة في الرسالتين المرفقتين بالقرار، وبالتعاون الوثيق مع حكومة العراق. وستظل القوات التي تتألف منها القوة المتعددة الجنسيات ملتزمة بالعمل وفقا لالتزاماتها وحقوقها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك قانون الصراعات المسلحة.

وتواصل قوات الأمن العراقية إحراز تقدم في تنمية قدراتها، وهي تستعد لتحمل المسؤولية الرئيسية عن أمن العراق. ففي هذا العام، صارت قيادة القوات البرية العراقية تتحكم في جميع فرق الجيش العراقي. كما تولت السلطات العراقية وقوات الأمن المحلية المسؤولية الأمنية الرئيسية في ثمان محافظات عراقية، وإننا نعمل معا من أجل مواصلة التقدم في عملية نقل المسؤولية الأمنية في جميع المحافظات العراقية الثماني عشرة. وإننا نعمل معا لنشهد اليوم الذي ستتولى فيه القوات العراقية كامل المسؤولية عن حفظ الأمن والاستقرار في العراق.

إن القوة المتعددة الجنسيات على استعداد لمواصلة مشاركتها، خلال العام القادم، في حفظ الأمن والاستقرار في العراق، وذلك في سياق نمو قدرات قوات الأمن العراقية والنجاحات التي أحرزها العراق في مجالات الأمن والسياسة والاقتصاد. والقوة المتعددة الجنسيات مستعدة للعمل مع حكومة العراق لمساعدتها على تحقيق الأهداف التي وضعتها نصب أعينها بوصفها دولة مستقلة وذات سيادة.

ويعتزم مقدمو مشروع القرار المتعلق بالعراق الذي هو قيد النظر إرفاق هذه الرسالة بالقرار. وريثما يتم ذلك، أرجو تقديم نسخ من هذه الرسالة إلى أعضاء المجلس في أسرع وقت ممكن.

(توقيع) كوندوليزا **رايس**